وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه ولا
اسناد لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب
المنافي له واشترط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه ظاهر لمنافاة الاعراب البناء
فتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتاثير التركيب كما هو
قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف والنون اذا كانا في اسم
غير صفة فشرطه اي شرط ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفا في
جواب اما المحذوفة وقيل قوله الالف والنون العلمية اي كونه علما ليتحقق السببان اذ لا يتصور
معهما غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي هو
مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي او كانا في صفة وكلمة او هنا محل نظر والجواب انها
ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في
الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفاء فعلانة فشرطها انتفاء فعلانة
كانتفاء حمراءة لئلا ينتفي شبه الفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما وقيل شرطه وجود
فعلى بعد ان يكون على فعلان لينتفي فعلانة بوجود فعلى وفيه اي ليتحقق شبههما بالفي
التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثمه من سببية وثمة اشارة الى المكان
الاعتباري اختلف في رحمن الظرف فيما لم يسم فاعله اي من اجل الاختلاف في شرط تاثير الالف
والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط
انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ندمان فاختلف سكران وندمان اي لم يختلف في سكران
بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف
في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى
وزن الفعل الاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام بمجرد التشبيه كا
للاختصاص والا لا يفيد الخبر شرطه ان يختص به اي شرطه في منع الصرف احد الامرين الاختصاص

بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمر اسم فرس وضرب
واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد في الاسم الا منقولا او اعجميا غير بقم وتلم
وانما مثل بضرب ولم يمثل بعمر وفيه لانه لو سمي بخضرب ودحرج معروفا يتصرف وهو اختيار
الخليل ويونس وابي عمرو وغيره من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله
زيادة اسم يكون وخبره في اوله وهي احدى حروف ايتن فان قيل اول احمر هي الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص
او يراد اول حروفه الاصول ويقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اي مزيدة او
على حقيقته كزيادة صفة زيادة اي كاينة مثل زيادة الفعل لا يكون غالبا بالفعل غلبة
معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على
الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب غير صفة
زيادة قابل التاء اي صالح للتاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذي امتنع
من الصرف لاجله بخلاف اسودة للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يقبلها باعتبار
الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعل غالب في الفعل غلبة معتبرة
مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة
ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم فافعل التفضيل
يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ
مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الج واشفق من ابتداء الفعل غير مبني على
ثلاثي فبقي افعل المضارع من باب آخر وافعل من باب الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض
فثبت غلبته في الفعل ومن ثمه اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء ولزمهم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود

Copyright © King Saud University